

رسالتنا نحن المواطنون

رسالة من المواطن إلى أخيه المواطن إلى الجميع في الدنمارك:

لقد وصلت رسالتك رسالة المواطنين هذه كثمرة ونتيجة لتفاني والتزام آلاف المواطنين بانتفاضة شعبية سلمية وقانونية ضد التعديت على حرياتنا جميعاً.

الصحافة تصوّر المعارضة لقانون مكافحة الأوبئة وانتهاكات حقوق الإنسان على أنها مجموعة صغيرة من الناس، يطلق عليهم غالباً "المتشككون في كورونا"، لكن هذه الصورة هي صورة خاطئة. ففي جميع أنحاء الدنمارك، هناك الآلاف من المواطنين من جميع الأعمار من جميع مناحي الحياة ومن جميع الخلفيات المهنية والعرقية والسياسية والاجتماعية الذين تضافرت جهودهم للنضال بالوسائل القانونية والسلمية ضد التعديت على الحريات التي كنا حتى 11 مارس/أذار 2020 نعتبرها من المسلمات في بلدنا.

منذ عام والناس يعانون من التعدي الكبير والصارخ على حرياتهم، مما كان له عواقب اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية عنيفة ومدمرة لغالبية السكان والمجتمع ككل.

وهذه التعديت صاحبته تغطية صحفية أحادية الجانب مع التركيز المفرط على عدد الإصابات، والاختيار المتحيز لأراء الخبراء الموالين للحكومة، وتهميش آراء الخبراء المنتقدين لسياساتها، وتجريم الأصوات الناقدة للحكومة بين السكان وغياب التركيز على مبدأ التناسب.

وقد عمدت سياسة الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى إخفاء وحذف الملفات الشخصية والمجموعات/العروبوات والمشاركات من المواطنين ومن العاملين في القطاع الصحي الذين انتقدوا التدخل في الحريات، وانتقدوا المبررات الواهية وغير الموثقة للمتخصصين الصحيين فيما يتعلق بهذه التدخلات، وغياب الاهتمام بالنتائج السلبية وواسعة النطاق لهذه التعديت والتدخلات.

والحال الآن هو أن أغلبية في البرلمان الدنماركي "فولكتينغ" قد سنّت قانوناً لمكافحة الأوبئة، مما يعني أن الحماية القانونية ضد التدخل التعسفي من قبل السلطات في خصوصيتنا وحقنا في تقرير المصير والتي كنا كمواطنين في مجتمع حر وديمقراطي نتمتع بها في السابق، لم تعد موجودة. واستناداً للقانون، يمكن للسلطات الآن بين جملة أمور البدء في إجراء اختبارات قسرية، وعزل إجباري، وعلاج قسري، وتطعيم إجباري، والكشف القسري عن المعلومات الخاصة للمواطن نفسه أو للآخرين فقط على أساس الاشتباه في إصابة المواطن بمرض خطير عمومًا أو خطير اجتماعيًا. ويتعارض قانون مكافحة الأوبئة بشكل صارخ مع حقوق الإنسان ولا سيما اتفاقية أوبيدو.

مقتطفات من اتفاقية أوبيدو:

المادة 5 من اتفاقية أوبيدو:

لا يجوز التدخل في الأمور الصحية دون الموافقة الحرة والمستنيرة من الشخص المعني. ويجب أن يكون هذا الشخص قد تلقى، قبل أي تدخل، المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالغرض وطبيعته فضلاً عن العواقب والمخاطر الناجمة عنه. ويجوز للشخص المعني أن يسحب موافقته بحرية في أي وقت يشاء.

رسالتنا نحن المواطنون

رسالة من المواطن إلى أخيه المواطن إلى الجميع في الدنمارك:

المادة 10 من اتفاقية أوفيدو:

1. لكل شخص الحق في أن يتم احترام خصوصيته فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بحالته الصحية.
2. يحق لكل فرد معرفة كافة المعلومات التي تم جمعها حول صحته. ومع ذلك، يجب احترام رغبة الفرد في عدم معرفة مثل تلك المعلومات.
3. في حالات خاصة، يمكن فرض قيود قانونية على ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2، إذا كان ذلك في مصلحة المريض.

المادة 28 من اتفاقية أوفيدو:

تتكفل الأطراف في هذه الاتفاقية بإخضاع القضايا الأساسية الناشئة عن تطور علم الأحياء والعلوم الطبية للنقاش العام المناسب، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار الطبية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية ذات الصلة، وأن يكون تطبيقها المحتمل موضوعاً للمناقشة المناسبة.

وقد أثار قانون مكافحة الأوبئة، المعتمد في 23 فبراير/شباط 2021، واستراتيجية الاختبارات الصحية وسياسة تعقب العدوى للعام الماضي، العديد من القضايا الأساسية المتعلقة بالآثار الطبية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية ذات الصلة، ولم تخضع هذه القضايا لأي نقاش عام مناسب. كما أن تطبيقها لم يخضع للمناقشة العامة الملائمة.

وقد تمّ اعتباراً من 1 مارس/أذار 2021 نقل فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" والإنفلونزا الوبائية وعدد من الأمراض الأخرى من القائمة (ب)، وهي الأمراض المعدية الأخرى، إلى القائمة (أ)، وهي الأمراض الخطيرة عموماً، والتي تطلق العنان للسلطات لاتخاذ تدابير قسرية بموجب قانون مكافحة الأوبئة. وقد حدث هذا دون نقاش عام حول الآثار الطبية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية ذات الصلة لقرار هيئة الصحة والأدوية الدنماركية بشأن نقل هذه الأمراض من قائمة لأخرى. ولم يكن هناك نقاش عام حول الأدلة الصحية التي تبرر نقل فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" والأمراض الأخرى في القائمة (ب) إلى القائمة (أ)، ما يتضمن بين جملة أمور الحقيقة الحاسمة المتمثلة في أن فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" لديه معدل وفيات يتراوح بين 0.2 و 0.8 في المئة. ومن غير المعقول ولا المقبول كما أن له عواقب وخيمة وضارة للغاية بالنسبة للمواطنين أن يتم اعتباراً من 1 مارس/أذار 2021 نقل فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" وأمراض القائمة (ب) الأخرى إلى القائمة (أ) بعد أن كانت مدرجة على القائمة (ب) لمدة عام أو أكثر دون أن يخضع مثل هذا القرار للنقاش العام المناسب.

لذلك فإن قانون مكافحة الأوبئة مستهجن معنوياً وأخلاقياً، وهناك احتمال شبه يقيني بأن يكون أيضاً مستهجنًا قانونياً.

في يوم الاثنين الموافق 1 مارس/أذار 2021 سيدخل قانون مكافحة الأوبئة حيز التنفيذ، واعتباراً من هذا اليوم إلى اليوم الذي ينجح فيه الممثلون المنتخبون مجدداً في ضمان حقوق المواطنين بالقانون عبر تعديل قانون مكافحة الأوبئة سالف الذكر، فإن حقوق المواطنين في احترام الخصوصية وحرمة المسكن والحرية الشخصية والحق في الوصول الحر والمتكافئ إلى ممارسة العمل التجاري تعتمد اعتماداً تاماً على الاحترام المتبادل والالتزام للمواطنين المكافئين بمهمة إنفاذ التدخلات القسرية لقانون مكافحة الأوبئة.

نحن في الدنمارك بحكم التقاليد مجتمع مسالم ونحترم مشاعر بعضنا البعض. فلنحافظ على مجتمعنا ونعززه على الرغم من أن الأساس القانوني للاحترام المتبادل بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين سيكون للأسف معطلاً اعتباراً من 1 مارس/أذار 2021. دعونا نتكاتف معاً من أجل كرامة بعضنا البعض وحقنا في الخصوصية دون أي منغصات، بغض النظر عما إذا كنا نخشى المرض أم لا. دعونا نناضل معاً من أجل حقنا المشترك في الحصول على المعلومات والوصول إلى الأرقام والحقائق والأدلة المستقلة ذات الصلة بشأن القضايا الصحية وكذلك القضايا القانونية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والنفسية حتى تتمكن من مناقشة الأمور وتشكيل رأي على أساس مستنير حقاً.

رسالتنا نحن المواطنون

رسالة من المواطن إلى أخيه المواطن إلى الجميع في الدنمارك:

إذا كنت موظفًا في سلك الشرطة، أو الجيش، أو مصلحة المستشفيات، أو المنظومة المدرسية، أو في قطاع الرعاية، أو في شركة عامة أو خاصة، أو في أي مكان آخر وكنت مكلفًا بالمشاركة في التبعيات القسرية على حقوق المواطنين، فإن لديك مسؤولية شخصية للمساعدة في عدم القيام بهذه التدخلات المستهجنة أدبيًا وأخلاقيًا ضد مواطنيك. عليك تحمّل المسؤولية والتصرف بشكل قانوني وسلمي حتى لا يتعرض أي مواطن للإكراه والتعدي ضد إرادته ودون موافقته.

إليك ما يمكنك القيام به:

- 1** قل لا. ارفض المشاركة في الإكراه والتعدي على حقوق مواطنيك. ارفض دخول منازل مواطنيك دون إذنهم. ارفض إخضاع مواطنيك للتدخلات الصحية أو الحرمان من الحرية رغماً عنهم ودون موافقتهم.
- 2** أبلغ جيرائك وأصدقائك وعائلتك وزملائك وغيرهم عن قانون مكافحة الأوبئة وعواقب القانون على خصوصية المواطنين وكرامتهم وحقهم في تقرير المصير.
- 3** قم إذا أمكن بتنظيم إضرابات قانونية إذا تعرضت أنت وزملاؤك لضغوط لممارسة الإكراه ضد مواطنيك في شكل اختبارات قسرية، وعزل قسري، وعلاج قسري، وفحص قسري، وتطعيم قسري، وكشف قسري عن المعلومات، وما إلى ذلك.
- 4** قم بالغياب لأسباب مرضية أو خذ إجازة من العمل إذا كنت تعلم أنه سيتعين عليك المشاركة في الإكراه والتدخلات الصحية ضد إرادة مواطنيك أو دون موافقة منهم.
- 5** تباطأ وتلكأ في سرعتك. وتمهّل كثيرًا في التحضير لزيارات تعقب العدوى إلى المنازل الخاصة، أو لإجراء اختبار قسري، أو عزل قسري، أو تطعيم قسري، أو أي إجراء قسري آخر حتى لا يتوفر لديك الوقت الكافي لتنفيذ الإجراء القسري. خذ وقتًا كافيًا في كل مرة، حتى لا يكون لديك الوقت للمشاركة في التدخلات الصحية أو الاحتجاجات بحق مواطنيك ودون موافقة منهم.

دعونا نظهر للتاريخ أن شعب الدنمارك تكاتف معًا عندما انتزعت الحكومة منا حريتنا وحقوقنا. دعونا نظهر لأحفادنا أن شعب الدنمارك لم يسمح لنفسه بالانجرار إلى مستقبل الاعتداء على بعضنا البعض. دعونا نظهر لأطفال المدارس - أطفال المستقبل - أن الدنمارك كانت البلد الذي أظهر للعالم أن الطريق إلى الحرية ممدد بالوحدة واحترام حقوق الإنسان والشجاعة والمسؤولية الشخصية.

قم بتمرير الرسالة إلى مواطنيك. يمكنك نسخها وإرسالها كرسالة بريد إلكتروني أو رسالة نصية قصيرة أو رسالة ويندوز لايف ماسنجر "msn" إلى زملائك، ويمكنك طباعتها وتوزيعها في صناديق البريد في منطقتك، ويمكنك إرسالها كرسالة قارئ إلى الصحف، ويمكنك إجراء بث مباشر على صفحتك الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي والقيام بقراءتها، ويمكنك إرسالها إلى السياسيين، ويمكنك الوقوف في الشارع وقراءتها، ويمكنك طباعتها وتعليقها في متجر البقالة المحلي، ويمكنك طباعتها وإعطائها لمتعقبي العدوى الذين قد تصادفهم في طريقك. الخيارات كثيرة، استغلها!

